برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 22-25 أكتوبر/تشرين الأول 2007

المجلس التنفيذي

ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، 2007

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة WFP/EB.2/2007/15.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2007/16
6 Febraury 2008
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الانترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

جدول المحتويات

الصفحة

ملاحظات افتتاحية للمدير التنفيذي

2007/EB.2/1	ملاحظات افتتاحية للمدير التنفيذي	1

قضايا السياسات

2007/EB.2/2	مذكرة عن مفهوم الخطة الاستراتيجية للبرنامج	3
2007/EB.2/3	المساواة بين الجنسين والتنويع الجغرافي: خطوة صوب تحقيق الأهداف المقررة	4

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2007/EB.2/4	خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين (2008-2009)	6
2007/EB.2/5	مدفوعات نهاية الخدمة لذوي العقود ذات الصلة	7
2007/EB.2/6	هل استجابت عملية اللامركزية لاحتياجات البرنامج التشغيلية؟ تقرير المراجع الخارجي	7
2007/EB.2/7	تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي	8
2007/EB.2/8	المراجعة الخاصة التي طلبها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بأنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: تقرير المراجع الخارجي	8

الملاحظات الاستراتيجية التي قدمها السيد L.MICJEL، المفوض الأوروبي لتقديم المساعدة في المجالين الإنمائي، والإنساني 9

تقارير التقييم

2007/EB.2/9	تقييم مبادرة تعزيز خطة تنفيذ عملية تقدير احتياجات الطوارئ	10

التحديات والفرص المتاحة أمام عمليات البرنامج: مداولات مع المدرين الإقليميين حافظة المشروعات الإقليمية لغرب أفريقيا 10

2007/EB.2/12	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش ملاوي 10586.0	13

2007/EB.2/13	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش موزامبيق .10600.0	13

حافظة إقليم أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي

2007/EB.2/14	تقرير التقييم الموجز عن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لهايتي 10382.0	14
2007/EB.2/15	مشروع البرنامج القطري لبوليفيا 10596.0 (2008-2012)	14
2007/EB.2/16	مشروع البرنامج القطري لهندوراس 10538.0 (2008-2011)	14
2007/EB.2/17	مشروع البرنامج القطري لنيكاراغوا 10597.0 (2008-2012)	14
2007/EB.2/18	المشروع الإنمائي لكوبا 10589.0	14
2007/EB.2/19	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش هايتي 10674.0	14

حافظة مشروعات إقليم آسيا

2007/EB.2/20	البرنامج القطري الهند 10573.0 (2008-2012)	16
2007/EB.2/21	المشروع الإنمائي، سري لانكا 10607.0	16
2007/EB.2/22	الزيادات في ميزانية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، سري لانكا 10067.1	16
2007/EB.2/23	الزيادات في ميزانية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، نيبال 10093.0	16
2007/EB.2/24	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، كمبوديا 10305.1	16

حافظة المشروعات الإقليمية لشرق أفريقيا ووسطها

2007/EB.2/25	موجز تقرير عملية تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، إثيوبيا 10362.0	17
2007/EB.2/26	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، إثيوبيا 10665.0	17
2007/EB.2/27	المشروع الإنمائي في رواندا 10677.0	17

المسائل التنظيمية والإجرائية

2007/EB.2/32	مقترح لمعالجة القضايا المتعلقة بالتخطيط للاستخلاف في هيئة مكتب المجلس التنفيذي	18
2007/EB.2/33	التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي مقارها بروما	18

ملاحظات افتتاحية للمدير التنفيذي (2007/EB.2/1)

1- استهلت السيدة Josette Sheeran، المدير التنفيذي **للبرنامج**، ملاحظاتها بالتأكيد على قضايا السلامة التي تواجه العديد من موظفي **البرنامج** في الميدان، والتي تتضح من خلال وفاة ثلاثة من العمال المتعاقدين في دارفور واعتقال رئيس عمليات **البرنامج** في الصومال دون توجيه أي اتهام إليه. وقد أوضحت، بعد ذلك، التحديات والفرص والآمال الخاصة **بالبرنامج** والمجتمع الإنساني خلال السنوات القادمة، فرغم انخفاض نسبة الجياع في البلدان النامية، إلا أن العدد المطلق كان يزداد بنحو 4 ملايين شخص سنويا. ولتحقيق الهدف الإنمائي للألفية، المتمثل في خفض نسبة الجوعى إلى النصف بحلول عام 2015، كان لابد من زيادة معدل التحسين. وقد تمثلت التحديات الرئيسية فيما يلي: (1) تزايد الطلب على الأغذية التي ارتفعت تكاليفها بنسبة 50 بالمائة خلال الأعوام الخمسة الماضية، ومن المتوقع أن يتواصل الارتفاع بنسبة 35 بالمائة خلال العامين القادمين. (2) تغير المناخ وازدياد الكوارث الطبيعية. (3) تناقص الموارد المتاحة بنسبة 18 بالمائة فيما بين عامي 2005 و2006. وقد أوجز مؤتمر المعونة الغذائية، الذي عُقد في برلين خلال شهر مايو/أيار إلى أن العالم يبدو على مشارف عصر ما بعد الفائض الغذائي.

2- وقد كانت نوعية موظفي **البرنامج** وحضورهم الفريد في العديد من المناطق التي يتعذر الوصول إليها، بمثابة فرصة مناسبة. وأدت تغطية **البرنامج** للنفقات العمومية الخاصة بالمقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بنسبة 7 بالمائة من المساهمات أن أصبح **البرنامج** رائدا من حيث الفعالية. ويتطلب الاحتفاظ بتلك الفعالية العمل على تحقيق وفورات وخفض عدد الموظفين بما لا يقوض من قدرة **البرنامج** على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الجديدة. وقد توفرت الفرص الأخرى من خلال ربط تدخلات برنامج الأغذية العالمي بالاستراتيجية الحكومية للحد من الفقر والاستراتيجيات الأخرى، وتعزيز تقدير الاحتياجات وبناء قدرات الشركاء. وتمثلت الأسباب التي تدعو إلى الأمل في انخفاض الاحتياجات إلى المساعدات الغذائية، وفي الحقيقة أن العديد من المنتفعين السابقين قد أصبحوا في الأونة الأخيرة من الجهات المانحة والشراكات القوية مع منظمات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والتوجه المتزايد نحو المساهمات النقدية، بدلا من المساهمات العينية، بما يؤدي إلى مزايا تزايد المشتريات المحلية من الأغذية والموارد الأخرى. وقد تزايدت قدرة فرادى البلدان على مكافحة الجوع. وبدأ الحق في الغذاء بالمسؤولية الفردية، حينما لا تكون الأسر قادرة على توفير احتياجاتها، تتدخل الحكومات، عادة، لسد تلك الفجوة وتنشأ الحاجة إلى المساعدات الغذائية في حالة عدم إمكانية القيام بذلك.

3- وتحدث الدكتور جاك ضيوف، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، عن الالتزام المتجدد بالتعاون بين الوكالات، التي تقع مقارها في روما، وخاصة من خلال المجموعات المعنية بالأمن الغذائي. وأكد على أن تزايد التعاون قد أدى إلى تحسين عمليات تقدير الاحتياجات وعلى تعزيز أنشطة الدعوة إلى حد كبير من خلال التحالف الدولي ضد الجوع.

4- وذكر السيد J. Holmes، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، أنه كانت هناك حاجة إلى تقدير الاحتياجات بصورة أفضل وأسرع من أجل تحسين الاستجابات الإنسانية للأمم المتحدة. وكانت أساليب التقدير البسيطة والموثوقة هامة أيضا. وذكر أن تغير المناخ، الذي يعتبره قضية أمنية، يهدد حياة الملايين من البشر، وخاصة المزارعين الذين يعيشون على حد الكفاف، وأن التعاون بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة أصبح أكثر أهمية من ذي قبل. وأن هناك حاجة إلى زيادة التمويل من أجل مواجهة تصعيد الأزمات الإنسانية، كان التمويل المقدم من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ كبيرا ولكنه غير كافي، وكانت هناك حاجة إلى اللجوء إلى مصادر تتضمن القطاع الخاص. وفي سياق إطرائه على النهج الجماعي الابتكاري، أشار إلى أن هذا النهج يمكن أن يساعد في بناء قدرات حقيقية للاستجابة الإنسانية.

5- وذكر أن تغير المناخ، الذي يعتبره قضية أمنية، يهدد حياة الملايين من البشر، وخاصة المزارعين الفقراء الذين يعيشون حياة الكفاف، وأن التعاون بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة أصبح أكثر أهمية من ذي قبل. كما حظيت أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لمجابهتها بالمزيد من الاهتمام. وتدعو الحاجة إلى تعزيز قدرات الحكومات المحلية والقطرية على الاستعداد ومواجهة الأزمات.

6- كذلك ركز على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة جهودها المشتركة لزيادة مستوى الموارد من أجل مواجهة تصعيد الأزمات الإنسانية: كان التمويل المقدم من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ كبيرا ولكنه غير كافي، وكانت هناك حاجة إلى اللجوء إلى مصادر تتضمن القطاع الخاص. وفي سياق إطرائه على النهج الجماعي الابتكاري، أشار إلى أن هذا النهج يمكن أن يساعد في بناء قدرات حقيقية للاستجابة الإنسانية.

7- وقد قدم المجلس تعزيته ومواساته لأسر العاملين الذين فقدوا حياتهم. وامتدح الأعضاء عمل الوكالات، التي تقع مقارها بروما – وخاصة برنامج الأغذية العالمي، والتعاون المتزايد والشراكات المتنامية، مشيرا، بصفة خاصة، إلى المساهمات الهامة للنهج الجماعي والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. ورحب أعضاء المجلس بعملية التشاور الإبتكارية المستخدمة في إعداد الخطة الاستراتيجية القادمة وأعربوا عن التزامهم بدعم عمل برنامج الأغذية العالمي في مجال الترشيد وتعزيز الفعالية.

8- وأكد العديد من أعضاء المجلس على أن الدور الرئيسي **للبرنامج** يتمثل في الاستجابة لحالات الطوارئ؛ بيد أن أعضاء آخرين أقروا بأن التفرقة بين حالات الطوارئ والإنعاش والتنمية ينبغي ألا تكون متشددة للغاية وأن **البرنامج** يضطلع بدور كبير في عملية التنمية التي تهدف إلى منع انتشار الجوع. وإن توافر **البرنامج** على القوة والموارد الجيدة، يعد جزءا أساسيا من عناصر الاستجابة العالمية لظاهرتي الجوع وهشاشة الأوضاع. وأكد أعضاء المجلس من جديد على الأهمية المحورية للشراكات في مواجهة مشكلة الجوع، مشددين، بصفة خاصة، على الحاجة إلى التعاون مع الحكومات في تنسيق عمل **البرنامج** وفقا للسياسات والبرامج القطرية، وتشجيع الحكومات والسلطات القطرية على تحمل مسؤولية برامج التخفيف من ظاهرة الجوع والوقاية منها.

-9 وتقدم المدير التنفيذي بالشكر إلى المجلس على الدعم الذي يقدمه، وأكد التزام **البرنامج** بتعزيز صلاته وشراكاته، وتحسين نظمه الخاصة بتقدير الاحتياجات والإنذار المبكر، واختبار النُهج الإبتكارية.

قضايا السياسات

مذكرة عن مفهوم الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2007/EB.2/2)

-10 استهلت السيد Josette Sheeran المديرالتنفيذي حديثها بالتأكيد على ضرورة تعديل عمل **البرنامج** بما يتوافق مع احتياجات البلدان التي يقدم الخدمة إليها. وقد تمثلت الأولويات المحددة بالاستراتيجية فيما يلي (1) سد الفجوات في القدرات القطرية من أجل مواجهة الجوع الشديد، (2) تحسين قدرات البلدان على منع الجوع الشديد، (3) زيادة قدراتها على منع استمرار دورة الجوع و(4) سد الفجوات في القدرات القطرية من أجل التخفيف من حدة الجوع. وسوف تنعقد دورتان غير رسميتان قبل شهر فبراير/شباط 2008 من أجل مناقشة الخطة الاستراتيجية باستفاضة. وأكدت الأمانة على أهمية دراسة السياقات القطرية عند صياغة خطط البرنامج.

-11 وذكر أعضاء المجلس أن هناك شكوكا تكتنف تحديد ما إذا كان موقف ما يتطلب إغاثة طارئة أو إجراءات طويلة الأجل. وأكد أعضاء المجلس على أن **البرنامج** يركز على اختصاصاته الأساسية، بما في ذلك قيادة المجموعات اللوجيستية. وأعرب العديد من الوفود عن تشككها فيما إذا كان ينبغي التوسع في دور **البرنامج** ليشمل الوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها؛ وهو الدور الذي يتلاءم بصورة أفضل مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويعد **البرنامج**، أولا وقبل كل شيء، بمثابة وكالة قائمة على الأغذية، إذ أن ثمة حاجة إلى إجراء تحليل شامل قبل النظر في الأنشطة غير المتعلقة بالأغذية. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن تشككهم فيما إذا كان ينبغي أن يسعى **البرنامج** إلى التوسع في الدور الذي يضطلع به، في الوقت الذي أصبح التمويل محدودا وارتفعت أسعار الأغذية والوقود. وأثيرت التساؤلات حول ما إذا كان **البرنامج** يحظى بالقدرة على توسيع نطاق خدماته اللوجيستية، وخاصة في إطار تصور لا تتزايد معه المنح الحالية ولا تتسع بموجبه قاعدة الجهات المانحة ولا يوجد من خلاله أي استثمارات إضافية من قبل القطاع الخاص. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة أن يحتفظ **البرنامج** بدوره في تقديم الحلول طويلة الأجل لمشكلة الجوع، بل وأن يتوسع في ذلك الدور متى أمكن، وأن الوثيقة لم تول اهتماما كافيا للتنمية.

-12 وطلب بعض الأعضاء إجراء تحليل لنقاط قوة وضعف **البرنامج** في مجال التنمية، مقارنة بالأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من أجل تحديد الهيئات الأكثر ملاءمة والأفضل تجهيزا لتقديم الخدمات اللازمة. وأشير إلى إمكانية أن يقدم **البرنامج** المساعدة في دعم الاستدامة من خلال عمله الحالي، اعتمادا على الأنشطة الحالية، مثل تقديم التغذية إلى المدارس، والغذاء مقابل التدريب وعن طريق المساعدة في زيادة إمكانية الوصول إلى أسواق المزارعين. وقد وافق

المجلس على التأكيد في مذكرة المفاهيم على ضمان أن يتسم عمل **البرنامج** بالمرونة والحساسية تجاه الاحتياجات والسياسات القطرية. ويمكن أن يعزز **البرنامج** الاستدامة من خلال دمج نشاطه ضمن خطط الحكومة في كل دولة وضمان فهم احتياجات المجتمعات والوفاء بها. وأشار أعضاء المجلس إلى أن وجود البرنامج في أي بلد يمكن أن يلفت اهتمام الحكومات والشركاء للمشكلات الموجودة في ذلك البلد. وينبغي أيضا التركيز بشكل أكبر على استراتيجية التسليم وإرساء الشراكات. وينبغي أن يتم إجراء عمليات تقييم الاحتياجات الشاملة ومتعددة القطاعات من أجل ضمان توافق استجابات **البرنامج** مع الاحتياجات وضمان فاعلية الأدوات المستخدمة. وتتمثل إحدى المزايا في الحد من تكاليف التسليم. وطلب بعض أعضاء المجلس المزيد من التفاصيل حول سبل إنجاح التوجهات التي تشمل العديد من الوكالات والشركاء والحكومات.

13- ورحب المدير التنفيذي بتوافق الآراء في المجلس بشأن الدور المحوري **للبرنامج** ووافق على أن هناك حاجة في الوقت الحالي إلى الاتفاق على الاستراتيجية من أجل المضي قدما، وأكدت على أن ملخص الاستراتيجية الحالية كان بمثابة عمل مرحلي. وأشار المدير التنفيذي إلى أن الجدل حول التنمية، باعتبارها تتناقض مع الاستجابة لحالات الطوارئ، كانت بمثابة قضية خاطئة، حيث كان من الصعب، في أغلب الأحيان، تعريف دور **البرنامج** فيما يتعلق بالتصنيف إلى فئتي الطوارئ والتنمية. وتتضح الأمثلة على صعوبة التمييز بين التنمية والاستجابة لحالات الطوارئ من خلال حالات إثيوبيا والنيجر وجنوب السودان وسوازيلاند. وقد كان هناك التباس واضح أيضا فيما يتعلق بما إذا كان من الممكن تعريف الاستجابات تجاه التغير المناخي باعتبارها استجابات لحالات الطوارئ أو وسيلة للوقاية. وأبرز المدير التنفيذي فاعلية التوجه الجماعي في المساعدة على الاستجابة السريعة المتوافقة مع الاحتياجات في حالات الطوارئ، في لبنان وغرب أفريقيا، على سبيل المثال.

14- وأشارت الأمانة أيضا إلى الحاجة إلى توافق الآراء وأكدت على ضرورة أن يكون التخطيط للمستقبل بمثابة مهمة مشتركة؛ وقد كانت الخطط المحددة بمثابة عمل مرحلي، ولا يزال هناك الكثير من التفاصيل والمناقشات التي يجب بحثها مستقبلا مع المجلس.

المساواة بين الجنسين والتنويع الجغرافي: خطوة صوب تحقيق الأهداف المقررة (2007/EB.2/3)

15- ردا على التقرير الذي عرضته الأمانة، أشار المجلس إلى أن، نسبة كبار الفنيين من البلدان النامية بلغت 27 بالمائة، بما يقل كثيرا عن النسبة الإجمالية لعدد الموظفين من البلدان النامية، والتي تبلغ 40.5 بالمائة. وقد رحب أعضاء المجلس بحقيقة أن 50 بالمائة من مناصب مساعدي الأمين العام يشغلها مواطنون من البلدان النامية؛ وأكد الأعضاء أيضا على المزايا التي يمكن أن تنجم عن تعيين المديرين القطريين من البلدان النامية، نظرا لأنه من الأرجح أن يكون هؤلاء العاملون أكثر تفهما وإدراكا للبلدان التي يتم تعيينهم فيها. وقد تشجع أعضاء المجلس، بصفة خاصة، من خلال الجهود المبذولة لإعداد المرأة للأدوار المستقبلية ورحبوا ببرامج التوعية بالمساواة بين الجنسين، التي يستحدثها **البرنامج**.

16- وأكد المجلس على ضرورة ألا يكون تحقيق الأهداف في مجالي المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي قائما على حساب العثور على الشخص الأفضل لأي وظيفة. وتساءل بعض الأعضاء حول كيفية سعي **البرنامج** لتوظيف العاملين من البلدان التي لا يوجد فيها **البرنامج** وكيفية سعي **البرنامج** لدعم النساء ذوات الأسر والأطفال. وأثير تساؤل عما إذا كان من الضروري أن تكون هناك سياسات مستقلة حول الموارد البشرية والمساواة بين الجنسين؛ وتساءل أعضاء المجلس عما إذا كان من الممكن دمجهما دون إعاقة خطط المساواة بين الجنسين. وأشار بعض الأعضاء إلى إمكانية إعاقة المتقدمين بطلبات للحصول على الوظائف من البلدان غير المتحدثة باللغة الإنكليزية والبلدان التي لا يتم التحدث بها بإحدى لغات الأمم المتحدة جراء شرط إتقان لغة ثانية من لغات الأمم المتحدة؛ وتم اقتراح إمكانية وضع معايير لضمان تحقيق المنافسة الأكثر إنصافا على وظائف الأمم المتحدة. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في ألا يؤدي الاهتمام الحالي بالقضايا البيئية والعالمية إلى الحد من الاهتمام بهذه القضية.

17- وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أن التقدم نحو الوفاء بأهداف المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي لم يكن مكثفا على النحو المرجو، ورحبوا بتعيين استشاري خارجي لتحليل أسباب هذا الاتجاه المخيب للآمال.

18- وأقرت الأمانة أهمية تحقيق التوازن المناسب بين الرجل والمرأة في مناصب الإدارة الوسطى والعليا؛ وذلك أنه سوف يؤدي إلى فهم أفضل لبعض المشكلات التي تواجه البلدان النامية وسوف يواصل **البرنامج** استكشاف فرص التطوير التي تؤدي إلى ترقية الفنيين في المستويات الدنيا إلى وظائف المستويات العليا. ووافقت الأمانة على ضرورة أن يكون التعيين بناءً على الجدارة والاستحقاق؛ ويتمثل الأساس الرئيسي في تعيين الأفراد الأكثر ملاءمة. وتراعي استراتيجية الموارد البشرية قضايا الجنسانية والتوازن الجغرافي التي يحددها المجلس والأمانة.

19- وردا على تساؤل من قبل المجلس حول تعيين موظفين من البلدان التي لا يوجد فيها **البرنامج**، ذكرت الأمانة أن قائمة الأفراد الذين يتم التعيين منها تعتمد على جميع البلدان.

20- وقد لفتت الأمانة الانتباه إلى الدعم الذي تقدمه للعاملين الذين يعولون أسرهم، وأبرزت السياسات المتعددة **للبرنامج** التي تحكم هذا الجانب من جوانب إدارة الموارد البشرية، وخاصة أن **البرنامج** قد حظي بالريادة بين هيئات وأجهزة الأمم المتحدة في دعم الفنييات المعيلات لأسرهن. وأقرت الأمانة بإمكانية أن يواجه العاملون العائلون لأسرهم، الذين يتم تعيينهم في المقار الميدانية، صعوبات خاصة، وأن هناك حاجة إلى النظر في تقديم حوافز إضافية إلى هؤلاء الموظفين. وبخصوص الشرط المتمثل في ضرورة أن يتقن المتقدم بطلب التوظيف إحدى اللغات الثانية للأمم المتحدة، أقرت الأمانة ذلك الاعتراض، ولكنها ذكرت أن قابلية الانتقال يعد بمثابة أمر محوري لنشاط **البرنامج** وأن الافتقار إلى اللغة المناسبة قد خلق في الماضي صعوبات فيما يتعلق بالعثور على العاملين القادرين على تولي مناصب محددة. وأشارت الأمانة إلى التزام المدير التنفيذي الكامل تجاه تسوية القضايا التي تنشأ بخصوص الجنسانية والتنويع الجغرافي.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين (2008-2009) (2007/EB.2/4)

-21 قدم المدير التنفيذي والأمانة خطة **البرنامج** للإدارة لفترة (2008-2009) استنادا إلى المتطلبات التشغيلية المتوقعة من العمليات الحالية وقدرها 5.4 مليار دولار أمريكي وميزانية دعم البرامج والإدارة وقدرها 345 مليون دولار أمريكي. وتتحمل الخطة تمويل 90 في المائة من الاحتياجات التشغيلية الراهنة المتوقعة. ويتوقع لإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ورصيد حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة أن تكون كافية لتمويل مصروفات دعم البرامج والإدارة للفترة 2008-2009. وتظهر ميزانية دعم البرامج والإدارة تخفيضا بنسبة 21 في المائة في موارد هذه الميزانية بالقيمة الحقيقية بالمقارنة مع ميزانية فترة 2006-2007. وسوف يتم إلغاء نحو 290 وظيفة وبصورة خاصة في المقر الرئيسي. وأوضحت الأمانة أن تأثر التوظيف لفترة طويلة الأجل جراء تلك الإجراءات سوف يكون في حدوده الدنيا بسبب حزمات التقاعد المبكر وإنهاء الخدمة في البرنامج وإعادة توزيع الموظفين. ويشار إلى أن جمع التخفيضات قد تمت على نحو يتسم بالشفافية وبمشاركة أصحاب الشأن. وستكون المكاتب القطرية هي الأقل تأثرا قصد الحفاظ على نوعية البرامج وبلوغ الأهداف المحددة.

-22 ولم يكن أعضاء المجلس مجمعين في تقييمهم لعملية التشاور التي سبقت مسألة خطة الإدارة، وأعربوا عن تطلعاتهم إلى استمراريتها وتوسيعها. وأعربوا عن تقديرهم لالتزام الأمانة بتنقيح خطة الإدارة بعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتوقع لها أن تتم في يونيو/حزيران 2008. وشدد المجلس على الحاجة إلى التأكد من أن التخفيضات في الميزانية وفي عدد الوظائف لن تؤثر سلبا على نوعية تنفيذ خطط البرنامج. ودعا هؤلاء إلى تعزيز الإشراف الداخلي والخارجي وأبرزوا أهمية الرصد والتقييم وتقدير الاحتياجات كمجالات لها الأولوية. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن رغبتهم في أن يكون لهم دور أكبر في الآليات الإشرافية **للبرنامج** وأن يناقشوا إمكانية إيجاد طرائق جديدة وأكثر قدرة على التنبؤ في مجال تمويل **البرنامج**.

-23 وردا على ذلك، أكدت الأمانة من جديد على تصميم **البرنامج** على الاستمرار في عملية التشاور، مبرزة الوثيقة والحلقة الدراسية القادمتين بشأن مسألة الرقابة. وسوف يتم بصورة منتظمة عرض تحديثات خطة الإدارة. كذلك سوف يعرض على المجلس التنقيح الكامل لخطة الإدارة في الدورة التي تلي إقرار الخطة الاستراتيجية. وذكرت الأمانة المجلس أن معدل تكاليف الدعم غير المباشرة التي يتحملها **البرنامج** وقدرها 7 في المائة وهو الفريد في منظومة الأمم المتحدة قد أتاحت نظاما ماليا سليما. كذلك فإن الوضع المالي الراهن قد نجم عن حالة الغموض التشغيلية والتمويلية المتأصلة التي تواجه **البرنامج**: حيث أن الافتراضات المتعلقة بأسعار الصرف وحالات الطوارئ الجديدة في خطة الإدارة (2006-2007) لم يتحققا. وأبدت الأمانة تطلعاتها إلى أن تناقش مع المجلس طرائق التمويل الأكثر احتمالا في ضوء مناقشات الخطة الاستراتيجية.

مدفوعات نهاية الخدمة لذوي العقود ذات الصلة (2007/EB.2/5)

-24 ردا على التقرير الذي عرضته الأمانة، ذكر أعضاء المجلس أنه، بمقتضى الترتيبات الحالية، هناك حالات يعمل فيها موظفو **البرنامج** في وظائف مماثلة في ظل شروط وأحكام عمل مختلفة.

-25 وقد طرح أعضاء المجلس تساؤلات حول منهج **البرنامج** بشأن الاستعانة بمصادر خارجية ومستوى التشاور فيما يتعلق بقرار مدفوعات إنهاء الخدمة. وقد أوصى بعض الأعضاء بتعديل الترتيبات التعاقدية **للبرنامج** بما يتفق مع تلك الترتيبات السارية في الوكالات الأخرى للأمم المتحدة.

-26 وردا على ذلك، ذكرت الأمانة أن قضية التشاور قد نوقشت من قبل الإدارة العليا، فقد التزم **البرنامج** بالتشاور مع كافة الأجهزة المعنية وسوف تعتمد قرارته على التحليل السليم. ويجري اتخاذ خطوات لضمان توفير شروط تعاقدية منصفة وعادلة لجميع موظفي **البرنامج**، إذ اشتملت مراجعة عمليات التوظيف بصفة منتظمة وإذكاء وعي المديرين على نحو مستمر. وحول السؤال الخاصة بالاستعانة بمصادر خارجية، أكدت الأمانة للمجلس أن **البرنامج** يشجع المكاتب القطرية على استخدام هذا المنهج بشأن الموظفين غير الأساسيين بهدف الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة والتي لا يمكن التنبؤ بها.

هل استجابت عملية اللامركزية لاحتياجات البرنامج التشغيلية؟

تقرير المراجع الخارجي (2007/EB.2/6)

-27 قدم المراجع الخارجي التقرير المتعلق باللامركزية والذي تضمن تحليلات وملاحظات على النتائج المتباينة للامركزية وتفويض المساءلة فيما بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ومدى ملاءمة هيكل **البرنامج** ومرونته من حيث توفير الاستجابات السريعة للطوارئ في مختلف المواقع. ومع أن الرد الرسمي للأمانة على توصيات المراجع الخارجي سوف يكون في أثناء الدورة العادية الأولى لعام 2008، فإن نتائج التقرير كانت وثيقة الصلة باتخاذ القرارات بشأن خطة الإدارة للفترة (2008-2009).

-28 وأشار المجلس إلى الانشغالات التي أثيرت في التقرير، من بينها غياب التخفيضات المتوقعة في مستوى التوظيف في المقر الرئيسي والمفارقات في الدور الإشرافي فيما بين المكاتب الإقليمية والحاجة إلى موقعة المكاتب والموظفين في المواقع الملائمة وأهمية مضاهاة مستويات الموارد مع الاحتياجات واستخدام الاستشاريين. وشدد أعضاء المجلس على أن اللامركزية يجب أن تفيد الجهات المتلقية لمساعدات البرنامج. وطلبوا أن تقدم الأمانة (1) تقييما لهذه القضية؛ (2) توضيحا لمهام الإشراف في المكاتب الإقليمية؛ (3) استعراض هيكل البرنامج؛ (4) التقييمات المتواصلة لجعل تدفقات الموارد متمشية مع الاحتياجات. وشدد أعضاء المجلس على أهمية المرونة بالنسبة **للبرنامج**، لكن بعض الأعضاء حذروا من الإفراط في استخدام الاستشاريين، حينما تقتضي الضرورة استخدام الموظفين لكامل الوقت.

-29 وردا على ذلك، أكد من جديد المراجع الخارجي بأنه لا يوجد هناك نموذج وحيد لجميع الحالات. ولا يعتقد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الاستعراضات التفصيلية، نظرا لتقارير التقييم العديدة الأخرى عن اللامركزية التي قدمت للدورات الأخيرة.

-30 وتعهدت الأمانة بإدراج المؤشرات الملائمة بشأن قياس فعالية اللامركزية في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأشارت الأمانة إلى أن اقتسام المكاتب مع سائر وكالات الأمم المتحدة لم يكن دائما الخيار الأكثر فعالية وأن الاقتراح بشأن مكتب مركزي فريد لكل قارة يحتاج إلى تقييم شامل قبل أن يتم إقراره. وإن المكاتب القطرية قد أعدت فعلا عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش الخاصة بها.

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (2007/EB.2/7)

-31 استعرضت الأمانة التقرير المرحلي، وأشارت إلى تنفيذ 25 توصية من بين توصيات المراجعة الأربعين، وقد تم استكمال توصيتين عقب الانتهاء من صياغة التقرير، مما أدى إلى ارتفاع النسبة المئوية للتوصيات التي تم تنفيذها إلى 67 في المائة.

-32 وقد أشاد المجلس بالتقدم المحرز منذ يونيو/حزيران 2007 وأثنى على حسن تنفيذ بعض التوصيات المراجعة حيث تم تحقيق 100 في المائة من الإجراءات اللازمة.

-33 وفيما يتعلق بالتساؤل الذي أثاره بعض أعضاء المجلس بشأن عدم موافقة الأمانة على التوصية بتسجيل الوقت الذي يقضيه الموظفون للعمل على تعزيز سمعة المنظمة، أشارت الأمانة إلى أن مزيدا من المباحثات ستتم مع المراجع الخارجي، وسوف يتم عرض حصيلة المباحثات على الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2008.

-34 وبخصوص توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول تقديم تقارير مرحلية سنوية في المستقبل بعد تقديم المراجع الخارجي لآرائه، بدلا من تقديمها في كل دورة من دورات المجلس، اقترح أعضاء المجلس، كخطوة إلى الأمام، أن تقوم هيئة المكتب بتقييم مزايا ومساوئ مقترح اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتقدم بعدئذ آراءها إلى المجلس في الوقت المناسب.

المراجعة الخاصة التي طلبها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بأنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - تقرير المراجع الخارجي (2007/EB.2/8)

-35 قدم المراجع الخارجي تقرير المراجعة الخاصة الذي طلبه المجلس حول عمليات **البرنامج** في كوريا الديمقراطية. ونوه إلى المخاطر والعقبات المتأصلة في بيئة العمل في كوريا الديمقراطية والجهود التي بذلت للحد من المخاطر التي يتعرض لها **البرنامج**. ويورد التقرير نتائج وتحليلات وافية لتمكين المجلس من إدارة القضايا التي أثيرت في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعمليات في كوريا الديمقراطية، وبالتالي تلبية طلب المجلس.

-36 وأعرب المجلس عن انشغاله فيما يتعلق بمقدرة **البرنامج** على رصد عمليات تسليم الغذاء، وأقر بالصعوبات الكامنة في البيئة التشغيلية في كوريا الديمقراطية.

-37 واستجابة إلى ملاحظات المجلس وتساؤلاته، أشارت الأمانة إلى أن كوريا الديمقراطية كانت حالة فريدة من حيث ترتيبات تعيين الموظفين. ومع ذلك، ما يزال **البرنامج** ملتزما ببناء القدرات ونقل المعارف في كوريا الديمقراطية.

الملاحظات الاستراتيجية التي قدمها السيد L.MICHEL، المفوض الأوروبي لتقديم المساعدة في المجالين الإنمائي والإنساني

38- نيابة عن المفوضية الأوروبية، ثاني أكبر جهة مانحة **للبرنامج** وثاني أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم، أوجز المفوض المعني بشؤون التنمية والمساعدات الإنسانية التحديات التي تواجه **البرنامج** ومجتمع المساعدات الإنسانية مع تكيفها مع التشابك المتزايد لأسباب انعدام الأمن الغذائي مع النزاعات والفقر واضطرابات الأسواق وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتتمثل إحدى القضايا الجديدة في إمكانية أن تؤثر تنمية الوقود الحيوي سلبيا على الأمن الغذائي. ففي عام 2006، بلغت المساعدات الغذائية العينية أدنى معدلاتها منذ عام 1973؛ وقد سمحت الزيادة الناجمة في المنح والهبات النقدية المقدمة إلى **البرنامج** بزيادة مشترياته المحلية ودعم الإنتاج الزراعي المحلي وتعزيز التنمية الزراعية.

39- وقد اعتبر المفوض المعونة الغذائية بمثابة أداة مؤقتة للتعامل مع حالات الطوارئ؛ وكانت نظم الإنذار المبكر السليمة وعمليات تقدير الهشاشة تحظى بأهمية جوهرية لدى **البرنامج**. وكان لابد من مواجهة الأسباب طويلة الأجل للجوع من خلال التنمية الزراعية والإدارة القطرية الرشيدة؛ وقد تعين على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة في هذه المجالات. وتعتمد الاستجابة الإنسانية من جانب برنامج الأغذية العالمي على (1) تحسين قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ على أساس عمليات تقدير الهشاشة وغيرها من عمليات التقدير الصائبة، (2) تحسين التفاعل بين حالات الطوارئ وأنشطة الوقاية منها والإنعاش و(3) دعم شراكاته، مع التركيز على المزايا النسبية **للبرنامج**.

40- وأعرب المجلس عن تقديره لآراء المفوض. وأكد الأعضاء، بصفة خاصة، على أهمية المشتريات المحلية في مساعدة المزارعين وعلى ضرورة أن تكون لدى البرنامج استراتيجيات ملائمة لتسليم المسؤولية في حالات ما بعد الطوارئ.

41- وردا على تساؤلات من قبل أعضاء المجلس، أكد المفوض أن الحكومات القطرية تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الجوع: وأن استراتيجيات الإدارة لها أهمية استراتيجيات التمويل. وينبغي أن يركز **البرنامج** على نشاطه الرئيسي، ولكنه يضطلع بدور ما أيضا في مجال التنمية، وذلك مثلا، من خلال توفير التغذية لتلاميذ المدارس وبرامج التغذية المستهدفة والتدخلات الأخرى التي تم اختبارها.

تقارير التقييم

تقييم مبادرة تعزيز خطة تنفيذ عملية تقدير احتياجات الطوارئ (WFP/EB.2/2007/9)

42- عرض مكتب التقييم الوثيقة، مشيرا إلى أن خطة تعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ قد أدت، ضمن أمور أخرى، إلى تحسين جودة تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ من خلال التعاون مع الشركاء وإنتاج كتيب وبناء قدرة 800 شخص من العاملين لدى **البرنامج** والشركاء. وقد حددت عملية

التقييم نقاط الضعف في (1) استخدام نُهج تشاركية في عمليات التقييم، (2) تطبيق نتائج البحوث من أجل استحداث نُهج جديدة، (3) توحيد أدوات التقييم و(4) تحديد الاستجابات غير المتصلة بالأغذية. وأوصت بما يلي (1) المزيد من الرقابة المتواصلة على هشاشة الأوضاع، (2) تحقيق التوازن بين الدقة والتوقيت المناسب وفاعلية التكلفة وبين الاستعانة بغير المتخصصين وبالخبراء، (3) توفير معلومات أكثر وضوحا فيما يتعلق بكيفية تخطيط البرامج من خلال نتائج تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ و(4) الاستخدام الأوسع نطاقا لعمليات تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ في توجيه قرارات التمويل.

43- ورحب المجلس بالوثيقة باعتبارها دليلا على التغير الثقافي، الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الجهات المانحة **بالبرنامج**. وأكد أعضاء المجلس على أهمية تعميم القدرة على التقييم لدى الحكومات والمنظمات الأخرى. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الافتقار إلى اهتمام الجهات المانحة بتمويل بناء القدرة في عمليات تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ لدى الشركاء القطريين.

44- وردا على تساؤلات المجلس، أوضحت الأمانة أنه قد تم استخدام مختلف أدوات التقييم في مراحل متعددة من الدورة البرامجية. وكان **البرنامج** يعكف على إعداد استراتيجية رصد للتنسيق بين الأدوات المتعددة وسوف تعتمد قرارات الاستجابة على المشاورات مع الشركاء المنفذين. وسوف يكرر **البرنامج** عمليات إعادة التقييم خلال البرامج ويقدم تفسيرات أكثر وضوحا لعلاقة مكونات البرامج بنتائج التقييم؛ إلا أنه في حالات التغيير السريع، لا توجد مثل هذه العلاقات. وأكدت الأمانة للمجلس أن قدرة التقييم لدى برنامج الأغذية العالمي لن تتضاءل جراء عمليات التخفيض. وتبذل محاولات الحصول على منح من أجل تمويل مناصب إضافية لخبراء التقييم في المكاتب الإقليمية. وأكدت الأمانة على ضرورة أن تساهم الحكومات والشركاء الآخرون في تعميم قدرة التقييم داخل بلدانهم.

45- وسجل الرئيس انشغالات المجلس المتمثلة في عدم قدرة خطة الإدارة (2008-2009) على الوفاء بكامل احتياجات عملية تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ.

التحديات والفرص المتاحة أمام عمليات البرنامج: مداولات مع المدرين الإقليميين

46- أفتتح المدير الإقليمي لمكتب السودان المداولات منوها بمحدودية التقدم في تحقيق مبادرة السلام في دارفور، واستمرار التوترات القبلية عالية في مخيمات اللاجئين، و تعذر وصول **البرنامج** إلى 000 100 نسمة شهريا من الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب حالة عدم الاستقرار. وبرزت بعض جوانب القلق مؤخرا في ما يخص نشر الأمم المتحدة قوات عسكرية واحتمال أن يترتب على نتائج سياسية قد تؤثر على قدرة **البرنامج** على أداء عمله الإنساني. وتشمل الأولويات، باستثناء ذات الصلة بأمن العاملين، اعداد عملية طوارئ جديدة في مطلع ديسمبر/كانون الأول وجعل العمليات أكثر تحقيقا لمردودية التكاليف. وفي جنوب السودان برزت حاجة ملحة إلى مستوى أكبر من المساعدات. فقد ثبت أن من الصعوبة بمكان بلوغ الأرقام المستهدفة للمعونة وذلك بسبب قلة عدد العائدين مقارنة بما كان متوقعا، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى الافتقار إلى الخدمات ومن بينها المدارس والمستوصفات. وسيزيد **البرنامج** مستوى تركيزه على

الشراء المحلي في السودان وعلى مجالات مثل توسيع نطاق التغذية المدرسية. وحث المدير الإقليمي المجلس على العمل من أجل ضمان تدفق التمويل من جانب الحكومات في أقرب فرصة متاحة من عام 2008.

47- ولاحظ المدير الإقليمي لمكتب شرق وجنوب أفريقيا أن تحسين إدارة الأراضي والمياه كانت من بين الوسائل الأساسية لضمان الاستدامة وزيادة الأمن الغذائي. وكان المكتب الإقليمي المذكور قد نجح في إحداث تكامل في ما بين استراتيجية **البرنامج** واستراتيجيات الحكومات والمجتمعات كلما أمكن ذلك بهدف توسيع نطاق الملكية المحلية وتعزيز كفاءة الاستهداف والتنفيذ. و**البرنامج** يدعم عمليات الشراء المحلي باعتبارها طريقة لزيادة فرص المزارعين في الانخراط في أنشطة مثل التخزين ومكافحة الآفات.

48- ولاحظ مدير المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي تزايد دورة الكوارث الطبيعية، إذ تتساوى عمليات الإنعاش على المدى البعيد مع الحلول قصيرة المدى في حاجتها إلى التمويل. وعمل **البرنامج** على دعم الزراعة من خلال المشتريات المحلية، ويجرى تشجيع بناء القدرات في مجالات مثل وضع نظم الإنذار ونظم التقييم. وركز المدير الإقليمي على أهمية **البرنامج** في تحديد نقطة الدخول الملائمة لتطوير أنشطة الحماية الاجتماعية. والحكومات هي الشريك الرئيسي **للبرنامج** في تنفيذ العمليات في المستقبل.

49- وشدد مدير المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا على أهمية الشراكات التي لعبت دورا أساسيا في خفض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلث وفي خفض مستويات سوء التغذية الحاد في خمس من البلدان الساحلية. ووجه المدير الإقليمي اهتمام المجلس نحو حقيقة أن مشروعات الغذاء مقابل العمل في **البرنامج** لعبت دورا أساسيا في تحسين الإنتاج الزراعي، وأن برامج إعادة التشجير ساهمت في الحد من تدهور حالة الأراضي. وعمل **البرنامج** بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع حكومة ليبيريا لمساعدتها على تحقيق العودة الطوعية للنازحين داخليا واستكملت عودة اللاجئين والعائدين في يونيو/حزيران 2007. كما شدد المدير الإقليمي على ضرورة ربط أنشطة الإغاثة بعمليات الإنعاش وإعادة تأهيل ا للاجئين، كما لعب التعليم دورا مهما في هذا السياق ، كما قدم البرنامج مساعداته من خلال برامج التغذية المدرسية.

50- رحب المجلس بالإجماع العروض التي قدمها المديرون الإقليميون وأثنى على جودة ومدى آثار البرامج في مناطقهم. ودعا أعضاء المجلس لإجراء المزيد من النقاش حول مشروعات مثل الغذاء مقابل التعليم كوسيلة للتشجيع على إيجاد حلول طويلة الأجل لمعالجة قضايا الجوع وطلب توضيحات بشأن حدود السلطة المفوضة إلى المكاتب الإقليمية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء ارتفاع عدد الهجمات على موظفي برنامج الاغذيه العالمي، التي كانت تمثل خرقا للقانون الدولي، ولفتت الانتباه إلى مسؤولية الحكومات لتأمين سلامة العاملين. وطلب من **البرنامج** تقديم تقرير أمني إلى أعضاء المجلس لإضفاء الطابع الرسمي على إدانة الهجمات والتهديدات.

51- وأكد المدير التنفيذي على أهمية احترام جميع الأطراف المركز القانوني لموظفي البرنامج . ويتعين إيجاد طرق لتحسين الأمن، باللجوء في البداية إلى استخدام الوسائل الكفيلة بتعزيز المؤسسات الإقليمية. وسوف ينظر كبار الموظفين في أفضل الوسائل المتاحة لتزويد المجلس بأحدث المعلومات عن الحالة الأمنية.

-52 أحاطت الأمانة المجلس علما بالسلطة التي فوضتها على المستوى القطري بما يشمل عمليات الشراء وتعيين الاستشاريين. وقد منحت المسؤولية الشاملة عل مستوى المديرين القطريين، ففي المكتب الإقليمي لآسيا استمرت الاضطرابات الخطيرة في كل من أفغانستان وسري لانكا، واستمرت هشاشة حالة السلم في نيبال بعد انتهاء الصراع. وسيواصل **البرنامج** عمله في ضوء المبدأ القائل أن الأمن الغذائي يمنح السكان اهتماما أكبر بالسلم، وهو ما تتميز به مشروعات الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التعليم في أفغانستان.

-53 وتناول مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالوصف العمل المكثف الذي ينجزه **البرنامج** مع الحكومات والشركاء في خفض مستويات انتشار سوء التغذية بين الأطفال وبشأن منع وقوع الكوارث ومجابهتها في الإقليم. وعمل المكتب الإقليمي المذكور لدعم جهود الحكومات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستهداف جوانب خاصة لسوء التغذية المنتشر بين الأطفال. ولاحظ المدير الإقليمي أن **البرنامج** يحتل مركز الصدارة من حيث تدريب الموظفين المحليين في مجالات تقييم الهشاشة والطوارئ.

-54 ولفت مدير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية الاهتمام نحو تزايد الاحتياجات الإنسانية بسبب الصراعات وأعمال العنف بما يطرح أضخم التحديات على كاهل **البرنامج:** إذ يستمر تزايد عدد النازحين داخليا في العراق، وتشتد القيود الأمنية ولاسيما في غزة حيث يعتمد 80 في المائة من السكان على المساعدات الخارجية وحيث تتفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي. وفي أذربيجان وجورجيا وأرمينيا استطاع **البرنامج** بناء قدرات للاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ وانعدام الأمن الغذائي، كما كان في وضع يمكنه من نقل المسؤوليات إلى البلدان المعنية في 2008. وكانت الشراكات الجديدة في كل من مصر والأردن وسورية قد ساهمت في دعم بناء القدرات. وتشكل الزيادات الدراماتيكية في تصنيع الأغذية تحديا أساسيا في العديد من المجالات. وإجابة على سؤال ورد من المجلس لاحظ المدير الإقليمي أن حكومات كل من أذربيجان وجورجيا وأرمينيا قد شاركت في بناء قدراتها الخاصة وكانت في موقع يؤهلها للاستمرار في 2008 أي بعد نقل المسؤوليات إليها من **البرنامج** لكن **البرنامج** سيستمر في تقديم الدعم بناء على الطلب.

-55 وأخيرا، لاحظ المديرون الإقليميون أنه على الرغم من أن حالات الطوارئ البارزة تحتل صدارة الأحداث في العالم إلا أن من الأهمية بمكان أن نتذكر "الطوارئ المنسية" الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي في مختلف الأقاليم.

-56 صادق المجلس على قرار يحث على حماية العاملين في المجال الإنساني، ويدعو كافة البلدان إلى تجديد التزامهم بتقديم المساعدة من أجل ضمان السلامة وتيسير سبل الوصول إلى المحتاجين. ويدعو القرار أيضا الأمين العام للأمم المتحدة إلى استخدام كافة الوسائل التي بحوزته لتحسين سلامة وأمن العاملين في المجال لإنساني.

حافظة المشروعات الإقليمية لغرب أفريقيا

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش ملاوي 10586.0 (2007/EB.2/12)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش موزمبيق 10600.0 (2007/EB.2/13)

-57 عرض المدير الإقليمي العمليتان أعلاه اللتان تركزان على التخفيف من مخاطر الكوارث وحماية سبل المعيشة للمجموعات الضعيفة. وكانت تقنيات الاستهداف والرصد والتقييم المطبقة تتماشى مع التوصيات الواردة بخصوص تقييم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش الأخرى في الإقليم. ويعتبر وموزامبيق تجربة رائدة في عملية إصلاح الأمم المتحدة في إطار "توحيد العمل".

-58 وقد أطرى المجلس على عملية المشاركة التي استخدمت في بلورة العمليتين والتي تضمنت مشاركة الأجهزة الحكومية على المستويين القطري والجهوي والمنظمات غير الحكومية من غير وكالات الأمم المتحدة ومجموعات المستفيدين. ورحب أعضاء المجلس بدمج العمليتين مع الاستراتيجيات القطرية للحكومة، وتجانسهما مع التدخلات الدولية والقطرية للحد من انتشار الفقر والتركيز على الاستهداف الدقيق. كما أثنى المجلس على الترتيبات المؤسسية القطرية للحد من انتشار الفقر التي يسعى البلدان في استكمالها وركز على الحاجة إلى بناء القدرات الكافية من أجل كفالة تسليم المسؤولية على العمليتين إلى السلطات القطرية.

-59 وفي إجابة المدير الإقليمي شدد على أن العملية الاستشارية التي استخدمت في تصميم العمليتين ستستمر، وستشمل بناء القدرات. وأحاط المدير القطري في مالاوي المجلس علما بالاحتياطي الاستراتيجي للحكومة من الحبوب وبالسياسات التي أقرت مؤخرا بشأن الأمن الغذائي: وقد ظل **البرنامج** يدعم جهود الحكومة لوضع سياسات للمعونة الغذائية وللتنمية الزراعية. وقد جرى إدماج المصابون بفيروس/مرض الإيدز في برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول بعدما استفادوا من المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** ذات الصلة بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية. وشرح المدير القطري في وموزامبيق كيف أن المعونة ستميل أكثر فأكثر لأن تصبح نقدية بسبب تقلص حاجات المستفيدين إلى المعونة الغذائية. وكجزء من نظام المشتريات المحلية الذي يطبقه **البرنامج** أخذ المزارعون والتجار تدريبات لبناء القدرات بهدف تحسين نوعية المنتجات الغذائية لكي تلبي مواصفات التصدير.

حافظة المشروعات لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تقرير التقييم الموجز عن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لهايتي 10382.0 (2007/EB.2/14)

مشروع البرنامج القطري لبوليفيا 10596.0(2008-2012) (2007/EB.2/15)

مشروع البرنامج القطري هندوراس 10538.0 (2008-2011) (2007/EB.2/16)

مشروع البرنامج القطري نيكاراغوا 10597.0 (2008-2012) (2007/EB.2/17)

المشروع الإنمائي لكوبا 10589.0 (2007/EB.2/18)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش هايتي 10674.0 (2007/EB.2/19)

60- شدد المدير القطري لبوليفيا على معدلات سوء التغذية المنذرة بالخطر في البلد على مدى السنوات العشر المنصرمة. وما فتئ **البرنامج** يروج لاستهلاك الأغذية المحلية، المتعلقة بالتنمية والإنتاج. ولقد استهدف مشروع البرنامج القطري الصحة والتعليم؛ وكان المستفيدون الرئيسيون من النساء والأطفال.

61- وأحاط المدير القطري لهندوراس المجلس علما بأن مشروع البرنامج القطري يشمل التغذية والصحة (مع تركيز خاص على مكافحة فيروس/مرض الإيدز) والتنمية الريفية والتعليم. وتمثلت واحدة من المبادرات في قيام **البرنامج** بالمساعدة الحكومة على تنفيذ برنامج التغذية المدرسية.

62- وأفاد المدير القطري لنيكاراغوا بأن بعد مرور سنوات الحرب هنالك حكومة مستقرة. بيد أن الدخول المنخفضة التي تعاني منها نسبة كبيرة من السكان تشي باستمرار حالة عدم الاستقرار الغذائي. وشملت أنشطة **البرنامج** في إطار مشروع البرنامج القطري التثقيف المتعلق بالصحة، والغذاء مقابل التعليم، والغذاء مقابل التدريب.

63- وأشار المدير القطري لكوبا إلى أن إحدى الأولويات الوطنية تكمن في اتقاء مرض فقر الدم ومكافحته، الذي يعتبر عاملا مهما في انعدام الأمن الغذائي. وعالجت الإجراءات الإنمائية نقص الحديد والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وأعدت الحكومة خطة وطنية للاستجابة؛ والتمست مساعدة **البرنامج** في تقديم الدقيق المخلوط والمقوى بالإضافة إلى زيادة القدرات المحلية على توفير الدقيق.

64- وأشار المدير القطري لهايتي إلى أن الوضع الأمني لا يزال هشا، على الرغم من زيادة حضور التلاميذ إلى المدارس وانخفاض عمليات الخطف. كما أشار إلى أن **البرنامج** يقوم بدور رئيسي في دعم اتفاق السلام وفي التخفيف من حالة عدم استقرار من خلال تعزيز برامج الحكومة.

65- ورحب أعضاء المجلس بمقترحات المديرين القطريين، مشيرين إلى أن بامكان بوليفيا استخلاص دروس من الماضي في مجال بناء القدرات والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. وتساءل بعض أعضاء المجلس عما إذا تم إدراج كافة المجموعات الأثنية الأصلية ضمن برنامج هندوراس، وشددوا أيضا على أهمية وضع معالم وآجال في خطط تسليم المسؤولية. كما أن ثمة أهمية في التعاون مع الشركاء المحليين في مجالات من قبيل الاستدامة من أجل تفادي الازدواجية في العمل. ورأى أعضاء المجلس أن استراتيجية **البرنامج** في نيكاراغوا بحاجة إلى المواءمة مع الأحداث الأخيرة؛ وطلبوا توضيحا بخصوص المجالات التي يمكن أن يقدم **البرنامج** مساعدة لتحسين سبل كسب العيش وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتفادي التدهور البيئي. وطلب بعض الأعضاء مزيدا من التوضيح بشأن أنشطة **البرنامج** في مجالي الابتكار والاستدامة في المنطقة.

66- وردا على سؤال أثاره عضو في المجلس، أشار المدير القطري إلى أن **البرنامج** في بوليفيا يستند إلى الدروس المستخلصة ويركز على بناء القدرات المحلية. وأبلغ المدير القطري لهندوراس المجلس أنه تم عقد مشاورات من أجل وضع أفضل السبل لضم المجموعات الأثنية في البرامج في البلد. وتساعد المشاورات على تفادي ازدواج العمل في كافة المجالات. وشدد المديرون الإقليميون والمديرون القطريون على سيران التدابير المتعلقة بتسليم المسؤولية في هندوراس، حيث قدم البرنامج خبرة قيمة في مجال التغذية المدرسية، ميسرا مواصلة هذا البرنامج بقيادة الحكومة في المستقبل.

67- وردا على سؤال أثاره أعضاء المجلس بخصوص مدى استدامة المشروعات، أشار المدير القطري لنيكاراغوا أن للحكومة المنتخبة مؤخرا في نيكاراغوا أولويات وأهداف جديدة، وأن البرنامج في انتظار أن يصبح ذلك واضحا؛ وكأمثلة عن الأنشطة الإبتكارية في كوبا ما يتم من مساعدة على إنشاء أسواق، وتشجيع الإنتاج المحلي وتغيير العادات الثقافية، مما سيساعد في مجموعه على تعزيز بناء القدرات المحلية.

68- وأشار أعضاء المجلس إلى أن تقييم عملية هايتي يمكن أن تسترشد بها البلدان الأخرى في المنطقة، وحثوا على بناء القدرات عن طريق المؤسسات المحلية. وطلب بعض الأعضاء موجزا عن الإجراءات التي يتعين إتخاذها لمعالجو أجوه الضعف في الشراكة الملخصة في التقييم، وناشدوا بإدماج التوصيات في العملية الممتدة الجديد للإغاثة والإنعاش. وصادق المجلس على الأنشطة المضطلع بها في مجالات التغذية، ورصد امدادات الأغذية، والتدريب. وأبرزوا المشكلات السابقة التي اعترضت مسار التنفيذ، والتي أثيرت في عملية التقييم.

69- وأشار المدير القطري لهايتي إلى أن بعض الخطط السابقة لم تنفذ على المستوى الوطني بسبب عدم الاستقرار السياسي؛ وقد مثل الافتقار إلى الموظفين مشكلة، غير أنه تم حل تلك المشكلة في العملية الممتدة الجديدة للإغاثة والإنعاش. وسيقوم **البرنامج** برصد الوضع الأمني قبل اتخاذ قرارات بشأن الخطط طويلة الأجل. ووستواصل أنشطة بناء القدرات التركيز على الصحة والتعليم؛ مع تأدية دور وقائي، بيد أن ذلك قد تعثر نتيجة مواطن الضعف الماثلة في الشراكات وصعوبة النفاذ والرصد.

حافظة مشروعات إقليم آسيا

البرنامج القطري، الهند 10573.0 (2012–2008) (2007/EB.2/20)

المشروع الإنمائي، سري لانكا 10607.0 (2007/EB.2/21)

الزيادات في ميزانية العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، سري لانكا 10067.1 (2007/EB.2/22)

الزيادات في ميزانية الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لنيبال 10093.0

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، كمبوديا 10305.1 (2007/EB.2/24)

70- استنادا إلى النتائج التي تمخض عنها استعراض البرنامج القطري لمشروع سري لانكا الإنمائي قدم المدير الإقليمي البنود الأربعة التالية : (1) كونه يركز على صحة الأم والطفل، (2) باعتباره يتماشى مع الأولويات التي حددها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية ،(3) يدعم بناء القدرات المحلية واستخدام مزيج الأغذية المخلوطة المنتجة محليا و(4) جسر الثغرات القائمة في التدخلات السابقة **للبرنامج**. وتغطي الزيادة في ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش التي تنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2007 عددا قليلا من المستفيدين إلى جانب منطقة محدودة في 2008 موفرة الخدمات إلى مجموعات سكانية عرضها تصاعد الصراعات في الأجزاء الشمالية والشرقية من سري لانكا إلى التهميش. وبفضل عملية مراجعة الميزانية ستتمكن نيبال من تدعيم بناء القدرات في إطار المشروع الإنمائي **للبرنامج** وتعزيز قدرة الحكومة على تولي برامج التغذية المدرسية وغيرها من البرامج. وستركز العملية الممتدة في كولومبيا على التعليم الابتدائي والصحة إلى جانب عنصر صغير لإدارة الكوارث.

71- ورحب المجلس بهذه الأنشطة باعتبارها استجابة سليمة للأوضاع السائدة في هذه البلدان . وركز الأعضاء على أهمية توافر استراتيجيات واضحة لنقل المسؤولية والمشاركة القطرية في التخطيط والتنفيذ والرصد. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى البحث عن استجابات ابتكارية في المجالات غير الغذائية وطلب من **البرنامج** إطلاع المجلس مباشرة فور نشوء مشكلات في الميدان.

72- وردا على الأسئلة المطروحة أكد المدير الإقليمي لأعضاء المجلس أن الإجراءات ستتخذ بشأن شواغلهم. وأن المعونات الغذائية أكثر ملائمة من المعونات النقدية في التدخلات التي تمت في سري لانكا والتي ركزت على الاهتمام بصحة الأمهات والأبناء. كانت حكومة سري لانكا شريكا دائما لأنشطة البرنامج، غير أنها لم تتمكن من الوصول إلى المناطق الخاضعة لحركة نمور تاميل إيلام للتحرير، وقد تمكن **البرنامج** مؤخرا من تأمين أنشطته إلى تلك المناطق.

73- وشرح المدير القطري في سري لانكا أن استيراد خليط الأغذية إنما يعزى إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي من ثريبوشا *thriposha*، وعمل **البرنامج** في مجال بناء القدرات المحلية للإنتاج ومن المتوقع أن يتم شراء جميع الأغذية المخلوطة محليا خلال ثلاث سنوات.

74- وشدد المدير القطري في نيبال على الصعوبات والتكاليف العالية لعمليات تسليم الأغذية في نيبال. وتولت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تنفيذ معظم أنشطة الغذاء مقابل العمل، أما الأنشطة المتبقية ضمن البرنامج القطري فهي ذات صلة ببرامج التغذية المدرسية. وتماشت التغطية الجغرافية التي وفرها المشروع مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة. واستند توقيت عملية التسليم جزئيا على المعوقات ذات الصلة بالموارد حيث تحولت الجهات المانحة من دعم التنمية إلى أنشطة حفظ السلام، في حين استعد الشركاء القطريون لتولي مهام **البرنامج** بعد انتهاء برنامجه.

75- وأخبر المدير القطري لبرنامج كوبا المجلس على حقيقة أن نسبة 90 في المائة من عملية توزيع الأغذية التي نفذها **البرنامج** جاءت من داخل البلاد. وساعد برنامج الغذاء مقابل العمل في توفير الحماية ضد مخاطر التدهور الاقتصادي والاجتماعي وتزايد انعدام الأمن الغذائي. وسعى **البرنامج** نحو تعزيز قدرات الحكومة في إدارة برامج التغذية المدرسية. ولم تكن كمبوديا حتى ذلك الوقت مستقرة بما فيه الكفاية لتنفيذ برنامج قطري ، لكن من المتوقع أن يتحقق ذلك بحلول 2011 وذلك بفضل الزيادة المتوقعة في عائدات النفط والغاز وبداية تنفيذ إطار عمل جديد للأمم المتحدة في تلك السنة.

حافظة المشروعات الإقليمية لشرق أفريقيا ووسطها

موجز تقرير تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، إثيوبيا 10362.0 (2007/EB.2/25)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، إثيوبيا 10665.0 (2007/EB.2/26)

المشروع الإنمائي في رواندا 10677.0 (2007/EB.2/27)

76- وجهت المديرة الإقليمية لدى تقديمها للعمليات في إقليم شرق أفريقيا ووسطها الاهتمام نحو الضغوط السكانية وتدهور البيئة وتضخم الأسعار في إثيوبيا، التي تشكل عائقا رئيسيا تجاه الأمن الغذائي، وتحقيق تقدم ملموس في هذه البلاد من أجل تحسين الأمن الغذائي. وشددت على أن التحديات ستبقى لاسيما في مجالات سوء التغذية وتعليم الأطفال .

77- ورحب أعضاء المجلس بالعمليتين الابتكاريتين الممتدتين للإغاثة والإنعاش في إثيوبيا ورواندا معربين عن دعمهم الخاص لخطط بناء القدرات في إثيوبيا وللمقترحات الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث، في حين طلب بعض الأعضاء المزيد من التفاصيل عن كيفية نقل القدرات إلى الحكومة. وأقر أعضاء المجلس بالإنجازات المحققة والتحديات المتبقية، وتساءلوا عما يمكن إدخاله في المستقبل من تحسينات على البرنامج القطري للتغذية التكميلية. كذلك دعم أعضاء المجلس دعوة فريق التقييم لوضع تقديرات

تتناول الأثر المتحقق . وتساءل البعض عما إذا كانت خطة إثيوبيا ترمي إلى توفير تغطية لعدد من السنين وعما إذا كان سيؤدي ذلك إلى إعاقة استراتيجية نقل المسؤولية. وأعرب أعضاء المجلس عن وجهة نظرهم القائلة بأن من المفيد توسيع نطاق التنسيق بين خطط الإغاثة وبرنامج شبكات الأمان الانتاجية.

78- ولاحظ المجلس أهمية تحديد استراتيجية واضحة لنقل المسؤولية في رواندا، حيث تزداد أهمية الخطط الإنمائية في ضوء تغير المناخ وتأثيراته على الإقليم. وطلب بعض أعضاء المجلس المزيد من التفاصيل عن دور المرأة في العمليات في إثيوبيا وشجعوا **البرنامج** على تنفيذ المشتريات من المناطق المحلية. كما شددوا على أهمية الحصول على رؤية شاملة إذا ما أراد **البرنامج** تحديد سبل فك دائرة الفقر طويل الأجل في الإقليم.

79- ولاحظ مدير البرنامج القطري لمشروع إثيوبيا أن **البرنامج** قد أدمج توصياته للتقييم ضمن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وسيتم وضع تقييم لقياس التأثيرات لبيان النتائج التي تترتب على خفض سوء التغذية . وسيتم وضع مقاييس جديدة لتحل محل الطرق التي اعتبرت غير عملية. وأشار المدير القطري في رواندا إلى أن **البرنامج** وضع اللمسات الأخيرة من الوثيقة التشغيلية المشتركة وأن خبرات البرنامج في مجال التغذية المدرسية التي بدأت في 2003 ستكون مفيدة في تخطيط أنشطة البرنامج.

المسائل التنظيمية والإجراءات

مقترح لمعالجة القضايا المتعلقة بالتخطيط للاستخلاف في هيئة مكتب المجلس التنفيذي (2007/EB.2/32)

80- قدم الرئيس هذا التقرير، الذي حظي بترحيب المجلس باعتباره حلا لقضية دامت لفترة زمنية طويلة.

81- وردا على أحد المخاوف، أكد الرئيس للمجلس أن اللائحة الرابعة الجديدة بشأن انتخاب هيئة المكتب لن يكون لها انعكاسات على مالية **البرنامج**. ووافق المجلس على اللائحة الجديدة.

التعاون بين منظمات الأمم المتحدة التي مقارها في روما (2007/EB.2/33)

82- رحب المجلس بالعمل الذي شرحته الأمانة بشأن تعزيز الشراكة لتحسين مردودية التكاليف وتجنب الازدواجية. ومن بين مجالات التعاون الاهتمام بتقييم الاحتياجات المشتركة. ودعا أعضاء المجلس إلى تطبيق استراتيجية شاملة لتعزيز شراكات **البرنامج**، بما في ذلك الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. واقترح بعض أعضاء المجلس أن يكون للمنظمات التي مقرها في روما استراتيجية مشتركة على المديين القريب والبعيد للأمن الغذائي وللتنمية الريفية والزراعية بما يمكنها من وضع التقييم القطري الموحد وصياغة إطار عمل الأمم المتحد للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات الحد من انتشار الفقر. ورأى بعض أعضاء المجلس أن الورقة المقدمة مفرطة في الوصف ودعوا إلى تحليل منافع العمليات المشتركة لتقييم تأثيرها في المستقبل. وأبرز المجلس أهمية عمل **البرنامج** في أفريقيا ومزايا تقوية الشراكات. كما أبرز

الأعضاء أهمية نظم الإنذار المبكر بصفتها من بين المجالات التي يستطيع البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة من خلالها توسيع نطاق أنشطتهما المشتركة، ومن الممكن إضافة التحليلات التي تجري في أعقاب الأزمات إلى الدور الراهن **للبرنامج** في مجالات توفير الأغذية. وفي أثناء الأزمات يستطيع البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية العمل سوية على نطاق أوسع، من ذلك على سبيل المثال أن بمقدور الصندوق تقديم المزيد من التمويلات بغرض إعادة فتح طرق النقل البري، وبذلك يجنب **البرنامج** تحمل تكاليف باهظة لتسليم الأغذية جوا. كما ابرز أعضاء المجلس فترة الانتعاش بعد الأزمات بوصفها مجالا لتعاون أوسع نطاقا، إذ يمكن لمنظمةالأغذية والزراعة على سبيل المثال أن توفر البذور والأدوات، و يمكن **للبرنامج** متابعة هذه الجهود من خلال مشروعات تقديم الأغذية. واستفسر بعض أعضاء المجلس عن دور الشركاء الآخرين في التنمية وحول السبل التي تمكن القضايا العالمية مثل تغير المناخ من التأثير على استراتيجيات التعاون.

83- ووافقت الأمانة على ضرورة توافر المزيد من المنظور الاستراتيجي؛ وهو ما سيدرج في الخطة الاستراتيجية. ولقد أحرز تقدم كبير في العمل على تقسيم العمل وعلى الحاجة إلى إجراء مزيد من التشاور بين الشركاء الآخرين. وكانت الحكومات في أفضل موقع لبناء صلات في المقام الأول مع الشركاء، كما كانت سياسات **البرنامج** دائما أكثر فعالية لدى إدماجها مع الاستراتيجيات القطرية. ولفتت الأمانة الاهتمام إلى تاريخ العمل التعاوني مع الصندوق في آسيا، وهو يمثل في العديد من الحالات نموذجا للأعمال الإنمائية في أفريقيا في المستقبل.